اللجنة تضع خارطة طريق لدراسة مسببات غلاء الأسعار والمعيشة

«المالية» توافق على تعديل قانون المناقصات بما يمنح أفضلية للمنتج الوطني وأولوية للمبادرين

عمر الطبطبائي وصفاء الهاشم وصلاح خورشيد وفيصل الكندري خلال اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

مشاهدة الفيديو

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها أمس على التعديلات المقدمة في شأن قانون المناقصات، تمهيدا لإنجاز تقريرها النهائي وإحالته إلى مجلس الأمة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بمجلس الأمة أن تعديل قانون المناقصات يمنح الأفضلية للمنتج الوطني في أخذ مناقصات الدولة بنسبة 15٪ أقل عن المتقدمين الأجانب للمناقصة.

وقال إن تعديلات قانون المناقصات قدمت بها مجموعة من الاقتراحات النيابية، وتمت مناقشتها في اجتماعات عدة مع الجهاز المركزي للمناقصات والصندوق الوطني للمشروعات ووزارة التجارة وكذلك مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، وتم التوصل إلى تعديلات مستحقة للقانون.

وأكد أن هذه التعديلات ستصب في صالح الشباب وستشجعهم على الانخراط في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث إن منها ما يتعلق بأولوية الدخول في لجنة المناقصات المركزية ووزارات الدولة ومنها أيضا ما يتعلق بالشركات النفطية التي لها مناقصات دون الخمسة ملايين دينار.

وأوضح أن تلك المناقصات هي مناقصات خاصة موجودة لدى مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، مبينا أن اللجنة فرضت عليها أن يكون المشروع الصغير والمتوسط له حصة في هذه المناقصة من خلال مقاول رئيس أو من الباطن بأن يأخذ نسبة محددة بـ 10٪ كمشروع صغير ومتوسط. وبين أن الهدف من هذا الأمر هو التوجه إلى العمل في القطاع الخاص، لافتا إلى أن هناك معوقات سيتم تذليلها من خلال تعديل قانون المناقصات، بالإضافة إلى التعديل المتعلق بالمنتج الوطني على أن يكون له الأولوية بأن يأخذ المناقصة بنسبة 15٪ (بالناقص) وتمت الموافقة عليه.

وقال إن المنتج الوطني وتحديدا الصناعات الوطنية تعاني من عدم أخذ المناقصات في الدولة، وتتحمل الكثير من المصاعب والدولة ملزمة بإعطائهم الأولوية بأخذ المناقصات بنسبة 15٪ (ناقص) من الدولة. وبين أنه من الضروري حماية المنتجات الوطنية من خلال أفضلية المنتج الوطني الذي أقررناه اليوم في اللجنة المالية.

من جهة أخرى، أوضح خورشيد أن اللجنة ناقشت في اجتماعها اليوم تعديلات على قانون هيئة الاستثمار لتحديد 3 سنوات لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تجدد لفترة واحدة وهناك اقتراحان أولهما من النائب عيسى الكندري وثانيهما من مجموعة من النواب.

وبين أن أحد الاقتراحين يتعلق بفترة مدير عام الهيئة وأعضاء مجلس إدارة الهيئة المحددة بثلاث سنوات وتجدد لمرة واحدة، لافتا إلى أنه كانت الفترة في السابق متروكة من دون تحديد المدة.

وقال إن اللجنة استمعت إلى وجهة نظر مدير عام الهيئة والمدير القانوني وسنجتمع مرة أخرى لأخذ الرأي حول هذه الاقتراحات والتعديلات، لافتا إلى أن الهيئة العامة للاستثمار هي المصدر الرئيس للدخل ولديها صندوق الأجيال القادمة بمبالغ ضخمة وتحتاج إلى بعض التعديلات المستحقة في قانونها مثل مؤسسة التأمينات وغيرها. وبخصوص تكليف مجلس الأمة للجنة التحقيق في موضوع غلاء المعيشة، قال خورشيد إن التكليف منح اللجنة شهرين لدراسة المسببات لغلاء الأسعار والمعيشة، وتم وضع خارطة طريق تتطلب اجتماعات عدة.

وأضاف أن اللجنة اجتمعت اجتماعا أوليا مع وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل وممثلي البنك المركزي للنظر في التضخم الذي وجد في الأسعار وانعكاسه على ارتفاع الأسعار في السوق المحلي.

وبين أنه تم الاستماع لهم وستكون هناك دعوة أخرى موجهة إلى وزارات المالية والتجارة والشؤون وتحديدا إدارة الجمارك وحماية المنافسة واتحاد الجمعيات التعاونية وغرفة التجارة.

واعتبر خورشيد أن هناك بعض الجشع لدى بعض التجار، فهناك دعوم كثيرة تعطيها الدولة على جميع المستويات ومنها استهلاكية وغذائية وإنشائية التي من شأنها الحفاظ على عدم وجود تضخم. وأضاف أن هناك عدم متابعة من الجهات الحكومية مثل حماية المستهلك أو حماية المنافسة أو إدارة الجمارك، وتمت مناقشة الوزيرة ونائب محافظ البنك المركزي وتم الاستماع إلى وجهة نظرهم التي قد نتفق مع ما أثاروه إلا أن اللجنة لم تتفق مع جشع بعض التجار واستغلالهم لدعوم الدولة.

من جهته، قال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تعديلات قانون المناقصات تشمل وضع شروط خاصة لدخولهم في الفئة الرابعة للتصنيف، واستثناءهم من رسوم المناقصات، بالإضافة إلى النص على أن تكون الأفضلية والأولوية للمشروعات الصغيرة بنسبة لا تزيد على 15٪ عن أقل العطاءات المقبولة، ووضع ممثل للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات.

وأوضح الكندري أن هناك 8 مواد بقانون المناقصات تم تعديلها بما يخدم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع الجهات الحكومية، وكذلك في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، مبينا أن التعديلات تمنح أفضلية للدخول بمشاريع الدولة بشكل مباشر، كما أنها تجعل للمنتج المحلي أفضلية لدى المقاول المحلي والمقاول الأجنبي.

وتوجه الكندري بالشكر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لحضورهم اجتماع اللجنة المالية وتوضيح آرائهم ورؤاهم المستقبلية والأهداف المرجوة من مشاريعهم، مثمنا حماس الشباب الكويتي لإقرار مثل هذه التشريعات.

من جانب آخر، تقدم الكندري بأسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام صاحب السمو الأمير ـ حفظه الله ورعاه ـ وسمو ولي عهده الأمين والشعب الكويتي والمقيمين على هذه الأرض الطيبة وأعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية بحلول شهر رمضان المبارك، سائلا الله عز وجل أن يعيده على الكويت والأمة الإسلامية أجمع بالخير واليمن والبركات.

عبد الصمد: نحتاج 6 جلسات بعد العيد لإقرار الميزانيات

«الميزانيات»: إرجاء مناقشة ميزانيتي «الشباب» و«طباعة القرآن» لحين اتضاح رؤية الحكومة بشأنهما

شعيب المويزري وصفاء الهاشم وعدنان عبدالصمد وعبدالله الرومي

مشاهدة الفيديو

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للشباب للسنة المالية 2019ـ2020، وحسابها الختامي عن السنة المالية 2017ـ2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

كما ناقشت اللجنة أيضا مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها للسنة المالية 2020/2019، وحسابها الختامي عن السنة المالية 2018/2017 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تلك الجهتين سواء بالميزانية أو الحساب الختامي يمثلان التخبط الحكومي والتناقض بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

وبين أنه بالنسبة لهيئة الشباب فإن هناك جهتين، مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب يتبعه برنامج شؤون الشباب وهو تابع ميزانية مجلس الوزراء وأن ميزانيته هذه السنة 2020/2019 بلغت 8 ملايين و700 ألف دينار.

وأضاف عبدالصمد أنه في المقابل هناك الهيئة العامة الشباب مرادفة لهذا البرنامج وبلغت ميزانيتها لهذا العام 9 ملايين و500 ألف دينار.

وبين أنه بعد استعراض الميزانية الخاصة بالهيئة العامة للشباب نتفاجأ بأن هناك طلب نقل لثلاثة قطاعات من برنامج شؤون الشباب التابع لوزير الدولة لشؤون الشباب إلى الهيئة العامة للشباب.

وأكد أن هناك تناقضا في الأمر فلدينا مرسوم بقانون مرسل إلى مجلس الأمة بإلغاء هيئة الشباب، وفي الوقت نفسه تنقل قطاعات من مكتب الوزير إلى هيئة الشباب.

وأشار عبدالصمد إلى أن المرسوم يشير في مذكرته الإيضاحية إلى ان سبب إلغاء الهيئة هو التماثل في أكثر القطاعات وبسبب توجه الدولة إلى ترشيد الإنفاق.

وفيما يخص الهيئة العامة لطباعة القرآن الكريم قال عبدالصمد إن الهيئة أنشئت بقرار في عام 2011 بغرض طباعة القرآن الكريم ونحن اليوم في 2019 ولم تقم الهيئة بطباعة مصحف واحد.

وأشار عبدالصمد إلى أنه حينما طالبت اللجنة الهيئة بضرورة طباعة القرآن الكريم لأنها من أهدافهم الأساسية قاموا بطباعة الكثير من المصاحف ولكن تمت طباعتها في دولة الإمارات. وأضاف أنه في وزارة الأوقاف نجد الأعمال نفسها التي تقوم بها الهيئة موجودة في الوزارة كقطاع مختص أيضا بطباعة القرآن الكريم. وأوضح أنه خلال 8 سنوات صرف على الهيئة 11 مليون دينار من دون تحقيق الأهداف ولم تتمكن من طباعة مصحف واحد.

وقال إنه نتيجة للتوجه الحكومي نحو دمج الجهات المتماثلة في الجهاز الحكومي أرسلت إلى مجلس الأمة في 2018/2/8 تحت رقم 56 مرسوما بقانون لإلغاء الهيئة العامة لطباعة القرآن الكريم وتؤول اختصاصاته إلى وزارة الأوقاف.

ولفت عبدالصمد إلى أنه عند مناقشة اللجنة لميزانية الهيئة وجدت أنه في في 2019/2/20 تم تعيين مدير عام للهيئة صدر بمرسوم وأيضا تعيين مجلس إدارة جديد في 2019/3/25 لمدة سنتين.

وأضاف أن هناك استمرارا في التعيينات بالهيئة وأن الأدهى والأمر أنهم يطلبون درجات إضافية.

وأشار إلى أنه في السابق كان المسؤولون بالهيئة يبررون هذا التناقض الذي يتم بأنهم سائرون على هذا النهج لحين اتضاح الرؤية الحكومية حول دمج الهيئة بوزارة الأوقاف أو تريدها مستقلة.

وبين أنه اتضح أنه حتى الآن لم يتم اعتماد لائحة تنفيذية للهيئة، متسائلا «من أين تقولون نريد إلغاء الهيئة وفي الوقت نفسه تطلبون ميزانيات إضافية للهيئة؟».

وقال إن مسؤولي الهيئة الذين حضروا الاجتماع يطالبون بزيادة اعتمادات الميزانية من أجل الموظفين وغيرهم ويقولون إن ميزانية الهيئة قليلة ونريد المزيد.

وأكد أنه نتيجة لهذا التخبط تم رفع اجتماع اللجنة، وطالبنا المسؤولين بانتظار حسم الحكومة لموقفها إلى أن تصل إلى ميزانية واضحة منطلقة من رؤية حكومية واضحة ومحددة ومناقشة وزارة المالية في هذا الأمر

واعتبر أن اللجنة لو كانت قد استمرت في اجتماعها لكانت مشاركة في هذا التخبط والتناقض، وتوجهت برسالة إلى الحكومة تطالبها فيها بأن تحسم أمرها في إطار رؤية واضحة لكي تقرر اللجنة على ضوئها اعتماد الميزانية.

وحضر الاجتماع ممثلون عن وزارة المالية وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للشباب، والهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها.

من جهة أخرى، قال عبدالصمد ان المجلس يحتاج 6 جلسات بعد العيد لإقرار كل الميزانيات الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية المستقلة، مشيرا الى انه لا يمكن مناقشتها في شهر رمضان لعدم الانتهاء منها وطرحنا على مكتب المجلس ثلاثة تصورات لإنجازها بعد العيد.

وبين ان لجنة الميزانيات ستستكمل خلال شهر رمضان مناقشتها للميزانيات التي لم تنجز حتى الآن، مشيرا الى وجود ميزانيات ضخمة جدا مثل مؤسسة البترول وهيئة الاستثمار ولا يمكن ان تنجزها قبل نهاية شهر رمضان، مشيرا الى ان المجلس مستمر في اعماله لحين بلوغه ثمانية أشهر.

وأضاف «لا نستطيع ان نفض دور الانعقاد قبل الأول من يوليو وسيكون لدينا شهر كامل لمناقشة الميزانيات».

الشطي: «التشريعية»: أقرت المحافظة على الأسواق التراثية

خالد الشطي

قال رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية خالد الشطي: ان اللجنة وافقت على ضرورة المحافظة على الأسواق التراثية ولا يجوز التعاقد بين القطاعين العام والخاص بشأن هذه الأسواق حتى لا عرضة لمسألة زيادة الإيجارات وأحيل التقرير من التشريعية إلى اللجنة المالية وتاليا للمجلس للتصويت عليه، مؤكدا أن هذا القانون في حال اقراره سيكون لصالح الأسواق التاريخية ولصالح أصحاب المحلات وإنصافهم من الإجراءات التي تم اتخاذها ضدهم في الأشهر السابقة.

أحمد الفضل يلتقي السفير البريطاني

احمد الفضل مستقبلا السفير البريطاني

التقى رئيس لجنة الأولويات النائب أحمد الفضل في مكتبه بمجلس الأمة أمس، السفير البريطاني في الكويت مايكل دافنبورت.

وتناول اللقاء موضوعات عدة منها مشروع مدينة الحرير وتطوير الجزر وقضايا المقيمين بصورة غير قانونية والحريات بالكويت، كما بحث اللقاء المواضيع والملفات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

جيرت استجواب وزير الإعلام للإضرار بالنسيج الاجتماعي

العدساني يدعو لتطبيق القانون على الخدمات الإخبارية

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بأن يبين في جلسة طرح الثقة أن الاستجواب الذي قدمه له مع النائبين د.عادل الدمخي ومحمد الدلال كان بعيدا عن العنصرية والطائفية والفئوية. وقال العدساني، في تصريح صحافي، إن لم يقم الوزير بتوضيح ذلك فإن لديه استجوابا جديدا وجاهزا تمت صياغة صحيفته سوف يقدم للوزير، مؤكدا ثقته الكبيرة بالنواب في جلسة طرح الثقة بالوزير. وأكد ان كل شخص له احترامه وتقديره سواء أيد أو عارض الاستجواب وهو حق للجميع، معربا عن رفضه محاولات تحويل الاستجواب إلى نفس عنصري أو قبلي أو فئوي.

وشدد على ضرورة تفعيل وتطبيق الوزير قانون الوحدة الوطنية على الخدمات الإخبارية التي جيرت الاستجواب على أنه استجواب عنصري، وذلك للمحافظة على الوطن والمجتمع وعدم شرخ النسيج الاجتماعي، مطالبا الوزير بمحاسبتها.

وأكد العدساني انه إذا لم ينف الوزير الجبري في القاعة ما ورد عن ذلك على لسان فئة قليلة، فإن ذلك يعني أنه متبن هذا الرأي.

وقال: «إن الحكومة إذا تريد تحصين وزير تحاول أن تخرب وتؤجج العنصرية والقبلية والفئوية لأنها فاقدة للموضوعية»، محذرا الحكومة من استخدام أدواتها ومحاولة التخريب والتشويش بتلك الجلسة.

وأضاف ان النواب لهم الحق باتخاذ موقفهم عما طرح أو نوقش في الاستجواب، مشيرا إلى أن النائب الذي تحدث معارضا للاستجواب، أكد له بأنه لا يقصده في الحديث وأنه اعتذر منه شخصيا، مؤكدا أنه لا يمكن قبول الخروج عن المحاور وأن الأصل هو التركيز على الاستجواب ذاته سواء مؤيد أو معارض.

الشاهين: زيادة درجات «العمليات» في «الكويتية للصناعات البترولية»

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه 4 اقتراحات برغبة قال في مقدمتها: نظرا لوجود خلل في نسبة الوظائف العامة بالدولة، ومعالجة اختلالات سوق العمل تعد تحديا كبيرا يواجه حاضر الكويت ومستقبلها، ولتخفيف أزمة التوظيف القائمة وتوفير فرص عمل للشباب الكويتي الطموح، للاستفادة من طاقاتهم البشرية وانخراطهم في سوق العمل في شتى المجالات. ولما كانت سياسة الإحلال والتكويت من ضمن الحلول المطروحة لحل أزمة البطالة التي تؤرق الأسر الكويتية، ولدعم الثروة البشرية وعلى رأسها الشباب الكويتي الطموح لخدمة وطننا الحبيب. ولما كانت الثروة النفطية من أهم مصادر الدخل للدولة، وجب الاهتمام بالقطاع النفطي وتكويته بعمالة وطنية. وتعاني العديد من شركات القطاع النفطي التابعة لمؤسسة البترول الكويتية العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجهها ومنها الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC).

ونص الاقتراح الأول على ما يلي «زيادة الدرجات في قسم العمليات بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة ـ على جميع المستويات من مراقب أول ومراقبين وحدات ومشغلين غرفة تحكم ـ تماشيا مع حاجات العمل ولمحاربة حالات الجمود الوظيفي».

وطالب في اقتراحه الثاني بزيادة عدد الموظفين في قسم حركة الزيت والجزيرة الصناعية من جميع الدرجات وتكويت القسم بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC).

ونص الاقتراح الثالث على ما يلي «التأكيد على إعفاء العاملين في قسم العمليات من نظام البصمة نظرا لطبيعة العمل الخاصة بموظفي الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)، وعدم ربط نظام البصمة باحتساب بدل الانتقال أسوة بالشركات الزميلة في القطاع».

ونص الاقتراح الرابع على ما يلي «تأجيل نتائج القبول في إعلان الشواغر لجميع التخصصات المرسل لشركات القطاع النفطي لحين البت في ترقيات العاملين الحاليين في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)».

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar